

خلفيات وأبعاد التشريعات العقارية الاستعمارية في ضوء قانوني "سيناتوس كونسلت" و "فارنيي"

**Backgrounds and dimensions of colonial real estate legislation in light of the
Senatus - Consulte and Warnier Acts**ط.د هدايات معماش¹، أ.د. موسى لوصيف²Hidayat Maamache¹, Pr: Moussa Loucif²1 جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، hidayat.maamache@univ-constantine2.dz2 جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، moussa.loucif@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: 2024/11/28

تاريخ القبول: 2024/10/06

تاريخ الاستلام: 2023/08/29

الملخص:

بغية كسر الرابطة المتينة التي تجمع الفرد الجزائري بأرضه من جهة، وهدم العلاقات الوثيقة التي تجمع أفراد القبيلة من جهة أخرى، بذلت الإدارة الاستعمارية كل جهودها من أجل اجتثاث هذا الشعور من الضمير الجزائري بواسطة سن قوانين تخول لها ضرب هذه اللحمة وتسمح لها بتفكيك أراضي الملكية الجماعية ليتسنى لها إحكام السيطرة على الأرض والإنسان معا. ومن بين هذه القوانين نجد قانوني: "سيناتوس كونسلت" و "فارنيي"، فما هي أهدافهما؟ وما هي نتائج تطبيقهما؟ وما مدى تأثيرهما على المشهدين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الأهلي؟

كلمات مفتاحية: التشريعات العقارية، ملكية الأرض، القبيلة، الاستيطان، المصادرة.

Abstract

The French colonial authorities recognized that the success of the settlement project was linked to the success of the process of land expropriation from the local population, in order to provide a vast land base, both to facilitate settlement and to serve their agricultural policy. Land acquisition operations in Algeria were at the heart of French policy. To legitimize these operations, the colonial administration repeatedly justified its policies and formalized them through repressive laws and arbitrary regulations, which allowed for the dismantling of communal land ownership and its transfer to settlers. This article aims to detail two key laws: the Sénatus-Consulte and the Warnier Law, in order to examine their background, implications, and the outcomes of their implementation, as well as their impact on the social and economic landscape of the local community.

Keywords: Real Estate Legislation; Landownership; Tribes, Settlements; Confiscation.

1. مقدمة:

منذ خطواتها الأولى على أرض الجزائر سعت السلطات الاستعمارية بشتى الطرق ومختلف الأساليب للسيطرة على الأرض والإنسان معا. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، دأبت على ضرب كل ما من شأنه أن يقوي العلاقة بين أفراد المجتمع، وعملت على كسر شوكة التلاحم والتضامن بينهم.

ولأن الأرض تمثل مصدر رزق الجزائريين وعنصرا مهما من عناصر هويتهم، والقبيلة هي الصخرة التي تتحطم عليها محاولات التغلغل داخل المجتمع، واللينة المتينة التي تقف حائلا أمام المد الاستعماري، أدركت حينها السلطة الاستعمارية بأن مستقبلها في الجزائر مرهون بمدى قدرتها على تفكيك نواة المجتمع الأساسية المتمثلة في القبيلة من جهة، وبمدى نجاح سياسة الاستيطان الذي رأت فيه المنفذ الكفيل بتغيير تركيبة المجتمع الجزائري.

إن نجاح عملية الاستيطان متوقف على توفير الأراضي اللازمة للمستوطنين، لذلك سخرت الإدارة الاستعمارية كل إمكانياتها من أجل إنجاح هذه العملية، وذلك بتشجيع الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر، والإغداق على المستوطنين بأخصب الأراضي، حتى لو كان ذلك عن طريق السلب والاغتصاب.

ومن أجل إضفاء الشرعية على عمليات النهب هذه، بادرت إلى سن قوانين جائزة وتشريعات تعسفية تمكنها من تحقيق أهدافها الاستعمارية، ومن صلب هذه السياسة ولد قانونا: "سيناتوس كونسلت" و"قارنيي". فما هي أبعاد هذين القانونين؟ ما هي آثار تطبيقهما؟ وما هو موقف الجزائريين منهما؟.

2. قانون سيناتوس كونسلت (Sénatus - consulte) 22 أبريل 1863م:

لم تكف السلطات الاستعمارية الفرنسية باستعمال كل أشكال القوة والبطش ضد الجزائريين من أجل بسط سيطرتها على الأرض والإنسان، وامتدت أيديها إلى عمليات النهب والسلب، فعملت على تجريد الأهالي من أعز ما يملكون وهي "الأرض" والتي تعتبر بالنسبة لهم قاسما مشتركا يلم شملهم، وبوتقة توحد صفوفهم، وحافزا أساسيا للوقوف في وجه محاولات الاستيلاء على أرضهم التي اعتبروها عنصرا من عناصر هويتهم قبل أن ينظروا إليها كونها مردودا ماديا لا غير (عميراوي، 2005، صفحة 112).

ولأن السياسة الاستعمارية دائمة التغير بحسب الظروف والأوضاع وتتلون بشخصية مهندسيها، فقدت اتسمت في عهد الإمبراطور "نابليون الثالث" بعدم الثبات على نمط محدد. فمن جهة حاول الإمبراطور نيل رضا الجزائريين باتخاذ بعض الإجراءات مدعيا أنها تخدم مصالحهم، ومن جهة أخرى حاول استمالة المستوطنين وسعى إلى إرضائهم من خلال تشجيعه لحركة الاستيطان الأوروبي بالجزائر، وبناء القرى الاستيطانية حيث تمكنت الإدارة

الاستعمارية في عهده من بناء 56 قرية استيطانية وتوزيع 4600 قطعة أرض مجانا على هؤلاء المستوطنين.
(بوعزيز، 2005، صفحة 28)

وأمام الأخبار غير المطمئنة التي كانت ترد على مسامعه من المستعمرة التي تشير إلى تذمر الجزائريين من الأوضاع الصعبة التي يكابدونها يوميا، بادر الإمبراطور إلى القيام بزيارة إلى الجزائر ما بين 17-19 سبتمبر 1860م (عباد، 1999، صفحة 40)

لاحتواء الوضع والوقوف على حقيقة معاناة الأهالي والتأكد من مختلف عمليات السطو والاعتصاب التي تطال أراضيهم. ولذر الرماد في العيون، بادر بأول خطوة حيث ألغى وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860م، وقرر العودة إلى النظام العسكري، فقام بتعيين المارشال "بيليسي" (Pellissier)، حاكما عاما على الجزائر وشرح له عبر رسالة وجهها له السياسة التي ينوي تطبيقها في الجزائر، والتي تستند على تعهدات الحكومة الفرنسية في ما يتعلق باحترام ديانات وممتلكات الجزائريين، الواجب إقناعهم بأننا لم نأت لاضطهادهم ولا لسلب ممتلكاتهم وإنما جئنا لنجلب لهم الحضارة (حيمر، 2013-2014، الصفحات 114-115).

وقد اعتبرت هذه الرسالة بمثابة اللبنة الأولى نحو تأسيس القرار المشيخي "سيناتوس كونسلت"، الذي تم إعداد مشروعه مطلع مارس 1863م، وأوكلت مهمة الاطلاع عليه إلى مجلس الحكومة، ليتم عرضه على مجلس الشيوخ في التاسع من نفس الشهر، أين تكفل مهندس الجنرال "آلار" (Allard)، بعرض أسباب ودواعي إصداره وقدم عرضا شاملا حول الملكية العقارية في الجزائر، وتم إعداد تقرير باسم مجلس الشيوخ، تمت المصادقة عليه يوم 13 أبريل 1863م بـ: 117 صوت مقابل صوتين رافضين ليكون يوم 22 أبريل 1863م تاريخ إعلان ميلاد "سيناتوس كونسلت" (حيمر، 2013-2014، صفحة 116)

شكل هذا القانون وفق ما يشير إليه رشيد فارح، تطورا كبيرا في التصور الاستعماري للتشريع العقاري في الجزائر (فارح، 2007، صفحة 111)، في حين اعتبره "ف.غودين" (F.godin)، فعل سياسي يؤرخ إلى لحظة هامة في تاريخ الملكية الفردية، وزاد عليه "آلار" في معرض حديثه عن دوافع هذا القرار بقوله: "لن تغفل الحكومة أن سياستها يجب أن تتشد على العموم التخفيف من تأثير الزعماء وتأثير القبيلة" (Berque, 1986, p. 28)، وهو ما يتطابق مع وجهة نظر "راندون، Randon" وزير الشؤون الحربية التي عبر عنها في رسالته الحاكم العام "ماكماهون Mack mahon" يوم 21 مارس 1866م، وجاء فيها: "يجب تكثيف الجهود لاتباع سياسة متحفظة وحكيمة هدفها إبطال النفوذ الذي تتمتع به العائلات الجزائرية منذ أجيال عديدة (لونيس، 2007، صفحة 146)، أما مقرر اللجنة المشيخية الكونت "دوكازيانكا، De casabianca"، فأقر بأن الهدف منه هو تأسيس الملكية

الفردية (حيمر، 2013-2014، الصفحات 120-121)، في حين قال عنه ابراهيم لونيبي أنه إجراء لإقرار السلم والأمن وتوطيد الوجود الفرنسي وإخضاع الأهالي إخضاعا كليا (لونيبي، 2007، صفحة 148). أما محمد بلبل فقد اعتبره بالنظر إلى أبعاده ونتائجه إحدى التشريعات الاستعمارية التي أرخت لأفكار جديدة ترمي إلى فرنسة العقار الجزائري (بلبل، 2010، صفحة 124)، يقول عنه "جلول شيتور" أن هدفه مزدوج، هدف مادي يتعلق بتسهيل عملية انتقال الملكية من الجزائريين إلى المعمرين، وهدف سياسي واجتماعي للقضاء على النسيج الاجتماعي والترابط العائلي الذي طالما حفز الأهالي على تنظيم مقاومات شعبية (شيتور، 2007، صفحة 212). حددت إجراءات تطبيق سيناتوس- كونسلت بواسطة مرسوم إمبراطوري في 23 ماي 1863م (حيمر، 2013-2014، صفحة 116)، وفرض تطبيقه ثلاث عمليات (الهواري، 1983، صفحة 64):

- تحديد أراضي القبائل.
 - تقسيم هذه الأراضي وتوزيعها بين مختلف الدواوير.
 - تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير.
- يقول توفيق بن زردة عن قانون سيناتوس كونسلت، بأنه " قانون سلطاني في شأن أحوال الوطن الجزائر وانتسابهم للدولة الفرنسية"، استهدف الرأسمال المادي المتمثل في الأرض من جهة، وتكوين شبكة معلومات حول القبائل الجزائرية والفضاءات التي تعيش عليها (بن زردة، 2021، صفحة 7)،
- إن سيناتوس كونسلت، وفق ما يشير إليه بشير بلاح، استبدل حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش، وألزم فيما بعد تقسيمها على الدواوير وعلى الأفراد لتفكيكها من أجل تسهيل كثرة المعاملات العقارية مع المستوطنين حتى يتسنى جلبهم إلى الحضارة الفرنسية (بلاح، 2006، صفحة 159)
- بدوره يعتبر صالح حيمر تقسيم القبائل إلى دواوير يشكل الخطوة الأولى والحاسمة نحو تفكيك المجتمع الجزائري واختراقه وبالتالي كسر شوكة القبائل وضرب التضامن والاتحاد القائم بين أفرادها (حيمر، 2013-2014، الصفحات 120-121). وبذلك ظلت ملكية الجزائريين الجماعية للأرض عرضة لتفتيت والتشتيت بهدف إنشاء الملكية الفردية (دهاش، 2007، صفحة 104)، وتعالى الأصوات المنادية بالإسراع في إقرار هذا النوع من الملكية، ففي هذا الإطار، اقترح حاكم "خوروس، khoroubs" عام 1865م على الحاكم العام تكوين الملكية الفردية فورا وإقرار الحرية المطلقة في عمليات بيع الأراضي بحيث تنتقل وتسعة أعشار الأرض في سنة واحدة إلى أيدي الأوروبيين (الهواري، 1983، صفحة 67)، وتسمح باكتشاف الأراضي الشاغرة والاستيلاء عليها من جهة، وتساعد على تفكيك وإضعاف المالكين من الفلاحين (ملاخسو، 2007، صفحة 35) من جهة أخرى.

من جهته طالب "الار" من الحكومة أن تستعمل ما لديها من سلطة مع بعض العشائر والتي رغم خضوعها للحكم، فقد تلجأ إلى منع دخول الأوروبيين إلى أراضيها، وبذلك يمكن تقسيم أراضي الشمل الذي لن يتأتى إلا بإقرار الملكية الفردية وتوطين الأوروبيين في العشيرة (الأشرف، 2007، صفحة 14).

لم يمر تطبيق "سيناتوس كونسلت" دون أن يترك آثارا سلبية على النظام العقاري، إذ وبموجبه تم تفكيك القبائل وتحويل زهاء 800.000 هكتار من أراضي العرش إلى ملكيات خاصة، والهدف ضرب القبيلة والقضاء على النسيج الاجتماعي والترابط العائلي وتكريس مبدأ التقسيم، حيث جعل من القبيلة الواحدة دواوير بلدية واستحدثت من المساحات التي كانت تشغلها القبائل ما عرف بالأملاك العامة البلدية (سيساوي، 2013-2014، الصفحات 275-276)، وهذا تمهيدا لبناء مجتمع جزائري على الطريقة الفرنسية، بحيث تحل البلدية التي تخلف الدوار محل القبيلة والعرش (عبيد، 2007-2008، صفحة 157).

يشير "عبد الحكيم رواحنة" إلى أن سيناتوس كونسلت أصلح اعوجاج المراسيم التي سبقته، حيث عين حدود أراضي القبائل، ثم قسم هذه الأراضي بين مختلف الدواوير، وعمم في النهاية الملكية الفردية بين أعضاء الدوار، كما أكد على حق القبائل في ملكيتها لهذه الأراضي بموجب المادة الأولى منه التي نصت على أن القبائل الجزائرية مالكة للأراضي المنافع بها بشكل دائم وتقليدي (رواحنة عبد الحكيم، بوقاروة لمياء، 2021، الصفحات 5-6)، بحيث لم يؤدي تطبيقه بحسب صالح حيمر إلى تحسن وضعية الجزائريين بل زاد في تعاستهم حيث ظلت أملاكهم عرضة للسلب والاعتصاب من طرف المعمرين والشركات الرأسمالية الكبرى، فقد نتج عن تطبيقه تفتت أراضي العرش في مقاطعة الجزائر وحدها تم تحديد أراضي 96 قبيلة، نتج عنها فقدان القبائل لـ: 170.900 هكتار من الأراضي، وفي وهران انكمشت مساحة قبيلة بني عامر من 120.000 هكتار إلى 80.000 هكتار (حيمر، 2013-2014، الصفحات 128-132).

ورغم الضرر الكبير الذي ألحقه سيناتوس كونسلت بالجزائريين من خلال عمليات الاغتصاب التي طالت أراضيهم ومحاولات التفتيت التي مست القبائل، إلا أنه لم يشف غليل المستوطنين مما دفع بإدارة الاحتلال إلى سن قانون آخر مكملا له وأكثر فظاعة منه.

3. قانون "فارني" (Warnier): 26 جويلية 1873 م.

بما أن قانون سيناتوس كونسلت لم يحقق غايته الأساسية المتمثلة في إقرار الملكية الفردية، فإنه لم يرق إلى طموحات المعمرين، بل لأكثر من ذلك، فإنهم نظروا إليه كداعم للملكية الأهلية (حيمر، 2013-2014، صفحة 133). ولما كانت سنة 1870م شهادة على توقف العمل بسيناتوس كونسلت، كان ذلك إيذانا لإصدار قانون جديد

تم وضع لبناته الأولى وتمت أولى الدراسات الخاصة به في سنة 1871م، أثناء اجتماع حضره كل من اليكسي لامبيرت والأميرال دوقيدون ولوفرانك دوفور وزير الداخلية (روبير، 2007، صفحة 150).

وقد اعتبر قانون فارني أخطر قانون سنه المستعمر في الجزائر باعتباره كان سببا في تغيير وجه الريف الجزائري تغييرا شاملا وعبد الطريق أمام المضاربين من الأوروبيين واليهود كما سهل نمو الإقطاع الجزائري (عمراوي، 2007، صفحة 82) جاء هذا القانون ليستكمل مشروع القوانين والإجراءات السابقة، وكان هدفه إنجاح حركة الاستيطان بالاستيلاء على الأراضي بحجة أن ملايين الهكتارات من السهول الخصبة غير مستغلة (بوجلة، 2007، صفحة 85).

وإلى غاية تاريخ إعلان هذا القانون كانت الملكية الجماعية للأرض تمثل وفق ما يشير إليه صالح عباد، اللجنة الأساسية التي تقوم عليها القبيلة التي تنظر إلى هذه الملكية على أنها غير قابلة للتجزئة، في حين ينظر إليها مشرع القانون على أنها حجر عثرة في وجه المد الاستيطاني، وعائق أمام نشاط حركة رؤوس الأموال الفرنسية، لذلك وجب إقامة الملكية الفردية على أنقاض الملكية الجماعية للسماح للمستوطنين بالتغلغل داخل أراضي العرش وتحقيق أهداف لخصها فارني في تقريره المقدم يوم 04 أبريل 1873م في أهداف استيطانية أهلية وفرنسية (عباد، 1999، صفحة 113).

وإذا كان هذا القانون قد استهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل وحطم الفلاحين الجزائريين بسبب انتزاع ملكياتهم الزراعية والفلاحية وأجبروا على بيع ما بقي منها لإرهاقهم بالضرائب وربا اليهود (بوعزيز، 2005، الصفحات 32-36)، فإن فارني حاول إيهام الجزائريين بأن القانون يخدم مصالحهم فهو يمنحهم التخلص من عبء القبيلة بالإنفصال عنها، انفصال لا يكون إلا بإقرار الملكية الفردية وهو ما من شأنه توفير استقلال أكبر تحت راية القانون العام فالفرنسي (عباد، 1999، صفحة 114).

أطلق على القانون تسمية " قانون المعمرين، فبفضله يقول عيسى يزير تمكّن هؤلاء المستوطنين من تحقيق أهدافهم فاستحوذوا على أراضي الجزائريين، وقد تضمنت الأساس فرنسة الأراضي الجزائرية من خلال الإخضاع الكلي والنهائي للقوانين الفرنسية، كما نصّ على وجوب إشراف الإدارة الاستعمارية على كل أنواع الأملاك العقارية في الجزائر ومراقبتها مهما كانت صفة مالكيها، والهدف القضاء على القوانين الإسلامية وضرب أشكال التعاون و التضامن بين أفراد القبيلة وبالتالي إزالة قواعد الملكية المستمدة من الشريعة الإسلامية أو تقاليد القبائل والتي تتعارض مع القوانين الفرنسية (يزير، 2008-2009، صفحة 74).

وذهب موريس وحل إلى القول أن هذا القانون عالج ما اسماه بالسياسة البائسة في إشارة إلى سيناتوس كونسلت، وأن هدفه تأسيس الملكية الفردية، بحيث كلف محافظون ومحققون بالملاحظة وخلصوا إلى تسليم قرارات نهائية بما بعد للأهالي في الأراضي التي كان بإمكانها التحويل أو البيع حسب ما يرونه جيدا، من ذلك الحين وصاعدا لم يعد هناك وجودا مشتركا، فالقبيلة توجد مصنفة، والمعلومات أصبحت سهلة ومضمونة، لم يعد هناك حاجة للتجميع ولا لتدخل الدولة، وملك الاستعمار يتمدد من خلال اللعبة الطبيعية للشراء والمبيعات (Wahl, 1882, pp. 261-262).

أما عبدالله مقلاتي فيعتبر قانون فارني أداة تحطيم لنظام الملكية الزراعية والقضاء على موارد رزق الجزائريين لأنه أباح للمستوطنين التصرف في أراضي الجزائريين وتطبيق القانون الفرنسي على إجراءات بيع الأراضي، وتخوين مصالح خاصة لإثبات عقود الملكية الخاصة وتحديد أراضي العرش (مقلاتي، 2014، صفحة 119)

وقد مسّ هذا القانون وأعلن أراضي فرنسية الممتلكات المتمثلة في الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعمليات التجميع أو الحصر، وتلك المسجلة لدى الموثقين وكتاب الضبط أو الإداريين والتي لا تستدعي بالضرورة تحديد سنداتها، يضاف إليها الأملاك العقارية التي جرى عليها تطبيق مرسوم 07-21-1846م، وتمّ حصر تطبيق القانون الإسلامي بخصوص الملكية في الميراث فقط (يزير، 2008-2009، صفحة 75).

يخلص مراد سعودي إلى أن قانون فارني سعى إلى تحقيق أهداف بعيدة وهي تطبيق القانون الفرنسي على جميع المعاملات العقارية بين الجزائريين وإخضاعها لنظام الرهن والتسجيل العقاري وإبطال نظام التقاضي لدى القضاة وإلغاء ما يسمى "حق الشفعة" (سعودي، 2022، صفحة 9).

من جهتها تذكر حياة قنون أن هذا القانون فتح المجال واسعا من أجل الحصول على أراضي العرش من خلال إقامة الملكية الفردية داخل القبائل الجماعية من أجل القضاء على وحدتها وتماسكها والحد من قدرتها على مواجهة الأخطار المحدقة بها، إذ وبفضل هذا القانون سلمت الإدارة الفرنسية للمعمرين أكثر من 400 ألف هكتار خلال الفترة 1871-1880م، وتمّ توسيع 264 مركزا استيطانيا في ظل الاستيطان الرسمي (قنون، 2011، صفحة 24).

كما أشار صالح عباد من جهته إلى أن الجزائريين خسروا بسبب هذا القانون في الفترة 1877-1898م ما مساحته 432.388 هكتار حسب الإحصاءات الرسمية، وهي غير دقيقة لأنها لا تشمل المبيعات التي لم تسجل

لدى الموثق، مشيرا إلى أن القانون مكن الإقطاعية الجزائرية من النمو على حساب عوام الفلاحين (عباد، 1999، صفحة 116).

وبموجبه أيضا تمت مصادرة 20 بالمئة من أراضي الشرق والوسط و40 بالمئة من أراضي الغرب الجزائري (عميراوي، 2007، صفحة 57)

ولم يمر تطبيق هذا القانون دون أن يترك آثارا سلبية على الجزائريين، فقد أدى إلى تفكيك الشيوخ وسهل قابلية انتقال قطاع أراضي الأهالي الشركاء في الملكية وذلك بغية إلغاء الملكية الجماعية، كما سمح للمضاربين من شراء أملاك واسعة بأسعار زهيدة (أجيرون، 1982، صفحة 88). فخلال عشر سنوات من صدره فقد الجزائريون 300.000 هكتارا مقابل استعادت 25.000 هكتارا عن طريق الشراء وهي قيمة ضئيلة بالنظر لما خسروه. الأمر الذي حوّل قوة وسلطة بيع وشراء الأرض إلى أيادي المستوطنين، وبذلك يكون هذا القانون قد مكن للأوروبيين وقوى نفوذهم وأسس لإقطاعية جديدة ونظم شؤون العقارات وفقا للقوانين الفرنسية (بوجلة، 2007، صفحة 86)، في مقابل تهमيش القانون الإسلامي، بمعنى فرنسة الأراضي الإسلامية بإقامة الملكية الفردية التي خصص من أجلها خلال الفترة 1873-1891م 16 مليون فرنك، وأدى ذلك إلى فقدان الجزائريين للكثير من أراضيهم لصالح المستوطنين (حيمر، 2013-2014، صفحة 167).

إن أثر القوانين الفرنسية على النظام العقاري وخيم، ذلك أن الهدف الرئيسي من هذه القوانين هو فرنسة الأراضي وإخضاعها للقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية، وحق المالك في التصرف المطلق دون قيود أخلاقية أو دينية، مما يعني تهميش أحكام الشريعة الإسلامية من المعاملات العقارية وبالتالي السماح بالتصرف في أملاك الأوقاف واستيلاء الدولة الفرنسية عليها، و هو ما أدى إلى تقليص أراضي الملكية الجماعية وفقدان الجزائريين لأملكهم، كما كانت هذه القوانين سببا في تهجير الأهالي وخاصة في الأراضي التي عرفت انتفاضات (فارج، 2007، الصفحات 119-121).

يرى محفوظ قداش أن الاستعمار إستفاد من قرار مجلس الشيوخ لسنة 1863 وقانون فارني 1873، ليوسع ممتلكاته، ووجد الفلاحون الذين سلبت أراضيهم أنفسهم تحت رحمة المرابين، الذين كانوا يفرضون نسب فائدة من 20 بالمئة إلى 200 بالمئة، ويطلبون بعض الأراضي ضمانا بحيث تبقى تلك الأراضي بين أيدي أصحابها، ولكنها غالبا ما تصادر في حالة عدم تسديد الدين (قداش، الصفحات 227-228)

من جهته يعتبر بشير عتو هذين القانونين وسيلة تفكيك للبنى الأساسية للاقتصاد والمجتمع الجزائري (عتو، 2013، صفحة 27)

ويسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الكارثية التي خلفها تطبيق هاذين القانونين، جاءت ردود الفعل الجزائرية في مظاهر مختلفة، أهمها كتابة العرائض وتحرير الشكاوى ورفع التقارير إلى سلطات الاحتلال سواء بالجزائر أو في فرنسا، فتعالت الأصوات المنددة بهذه القوانين وارتفعت الاحتجاجات ضد مختلف التعديلات. وقد وصلت هذه الاحتجاجات حتى إلى الدول الأجنبية مثل تلك العريضة التي أمضاها 214 جزائري، وأرسلت إلى ملكة بريطانيا في أبريل 1871م، مشتكين من خلالها سياسة الاستيلاء على الأراضي (سيفو، 2007، صفحة 184).

عريضة أخرى وقّعها شيخ قبيلة سنة 1872م، بعث بها إلى عضو في البرلمان الفرنسي استنكر من خلالها عمليات النهب التي تطل أراضى الأهالي: "إننا منذ قرون نملك أو نستغل أراضي الجزائر كلها، وعندما احتلّتم البلاد وعدتمونا باحترام أملاكنا وبعدما وضعتم أيديكم على أرض البايك (...) وضعتم عليها معمرين أوروبيين (...)، عمدتم إلى تنصيبهم على الأراضي التي كان لنا فيها حق الاستغلال والانتفاع" (قنان، 2009، صفحة 168).

من جهتها، قامت قبيلة عكرمة الغرابية بمستغانم، كرد فعل على عملية تحديد أراضيها المقدرة بـ 8.025 هكتارا، والتي اقتطعت منها مساحة 1.200 هكتارا، برفع احتجاجات إلى سلطات الاحتلال (داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ج2، 2008، صفحة 77). كما أن القايد يحي الشريف بن سليمان أدان القوانين المؤرخة في 1863م و 1873م و 1887م مصرحا: "لم يعد العمل بهذه القوانين إلا بالضرر على المسلمين، إذ الافتدا بها أُلّف لهم أراضيهم من أيديهم وجلب لهم خسائر وأعمال شاقة كابدوها مع كميصارات التملك والجميطراوات المكلفين بالتحديد فمن سنة 1863م إلى الآن مانتجت فائدة من ذلك ولا شاهدناها" (الشريف، 1891، صفحة ص ص 3، 4).

وفي العريضة التي قدّمها بعض أعيان الجزائر للحكومة الفرنسية أثناء زيارتهم لباريس عام 1878م، ندّدت العريضة بقانوني سيناتوس كونسلت وفارني وما أحدثاه من ظلم: "لاكن اليوم حل بالعرب مضرة يشكون منها عند حدوث الكوميسيون المتق على شراء بلادهم بحدوث (إحداث) القرى والفلاحين الأوروبيين من حيث تقويم البلاد بالثمن البخص، والوعد الطائل بتنجيز الثمن المشتراة به الأرض وتضييق العرب بأخذ الكثير من أرضهم دون تأويل أو مبالاة لهم..". (قنان، 2009، صفحة 175).

بدورهم قدم أهالي كومونات واد سقان وقطار العيش وعين سمارة شكوى عبّروا من خلالها عن استيائهم الشديد من القوانين الجائرة التي بسببها قالو: "نحن عابشون تحت عدة من القوانين المخصوصة التي أهلكتنا وقتلتنا

فأراضيها بها منزوعة منها مثقف وشريعتنا مبدلة ... (قنان، 2009، صفحة 245). أما بعض المستشارين العامين من الأهالي وفي خضم جوابهم على تقرير السيد "تري" فقد لخصوا مأساة الأرض قائلين: "... في الحقيقة فإن أغلب الأراضي الجزائرية، كالجسد بدون روح" (incendies, 1881, p. 11).

من جانبهم فإن بعضا من أعيان قسنطينة، استذكروا إقامة الملكية الفردية لأنها " لا تتناسب وحال الأعراس وما جرت عليه عاداتهم من التداخل في بعضهم بعضا والانتفاع بالمرعى مع بعضهم (...) و لا يقدر واحد أن يضر بأخيه، وأما إذا صار هذا يبيع قطعة من ناحية وهذا يبيع قطعة أخرى انحلت عليهم أبواب الهرج والاختلاط مع من لا يناسب قصد طبيعتهم ... " (قنان، 2009، الصفحات 220-221).

لقد أجمعت الآراء الواردة في هذه العرائض التي تهاطلت على سلطات الاحتلال من مختلف المناطق على فضاة القوانين العقارية ومدى مساهمتها في بسط سيطرة المستوطنين على الأراضي الجزائرية، بحيث هيات المناخ المناسب للاستيطان في حين زجت بالجزائريين إلى دائرة الفقر المدقع من خلال سلبهم أراضيهم. ومع ذلك لم يقف الجزائريون مكتوفي الأيدي اتجاه تأثيرات هذه القوانين، فقاوموا سياسة المصادرة ورفضوا بيع أراضيهم للمستعمر، واتخذوا من كتابة العرائض ورفع الشكاوى منبرا لإسماع احتجاجاتهم لسلطات الاحتلال داخل الجزائر وفي فرنسا، بل وحتى في دول أخرى.

4. خاتمة:

يتضح جليا أن سن الإدارة الفرنسية لمختلف التشريعات العقارية ومنها سيناتوس كونسلت وفاريني لم يكن أمرا اعتباطيا، بل أمرا مدروسا غايته القضاء على النظام العقاري المحلي من خلال غصب الأراضي الجزائرية من أصحابها والجود بها على المستوطنين لاستقطابهم على أمل تغيير تركيبة المجتمع الجزائري تمهيدا لبسط الهيمنة على البلاد بكل الوسائل القانونية وغير القانونية.

وبما أن الأرض تشكل عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفرد الجزائري، فإن تجريده منها أضحى أولوية قصوى، عملت الإدارة الاستعمارية على تنفيذها، ولأن القبيلة بتراسها وتضامنها وقفت دوما في وجه التغلغل الاستيطاني داخل البلاد، بات من الأهداف الرئيسية لسلطات الاحتلال ضرب تماسك هذه القبائل وتشتيت شملها بحرمانها من أبسط وسائل العيش الكريم، في مقابل بذل كل الجهود من أجل تقديم المساعدات للمستوطنين والعمل على إرضائهم بمنحهم المزيد من الأراضي لتجعل منهم أسيادا في بلاد غير بلادهم، وهذا عن طريق سن قوانين جائرة على غرار سيناتوس كونسلت وفاريني، اللذين أرخا لجميع أشكال النهب والسلب.

إذ يكفي إلقاء نظرة على أهداف هذين القانونين لتتضح مرامي السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر، والتي اتخذت من القضاء على الملكية الجماعية، وإقامة الملكية الفردية هدفا أساسيا سعت إلى تحقيقه بشتى الطرق من أجل الاستئثار بأراضي الجزائريين وضمانا لنجاح عملية الاستيطان وحماية له من خلال تمكينه من هذه الأراضي المغتصبة والتي أخضعت جورا إلى التشريع الفرنسي من أجل اجتثاث القانون الإسلامي ومحوه. لقد أدى تطبيق سيناتوس كونسلت وفارني إلى فقدان الجزائريين لأملهم، وأصابا البنية الاجتماعية المتماسكة والتقليدية للمجتمع الجزائري المتمثلة في القبيلة في مقتل باعتبار أن المعارك التي خاضها المستعمر الفرنسي في الجزائر كانت شديدة ومتعددة، شملت الأرض والإنسان والفكر والحضارة، وكل هذا لم يثن من عزيمة الجزائريين وتعاملوا مع هذه التشريعات بكل واقعية وقاوموا عمليات مصادرة الأراضي ومحاولات تفتيت القبائل بكل الوسائل المتاحة.

5. قائمة المراجع:

1. عميراوي أميدة، 2005، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر.
2. بوعزيز يحي، 2005، سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954)، د.م.ج، ط3.
3. عباد صالح، 1999، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين (1830 - 1930)، د.م.ج.
4. حيمر صالح، 2013-2014، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 - 1930)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، باتنة، الجزائر.
5. فارح رشيد، 2007، المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.
6. Berque Augustin, 1986 , *Ecrits sur l'Algérie, réunis et présentés par Berque ; EDI SUD , paris* .
7. لونيسي إبراهيم، 2007، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر، في ظل الحكم العسكري، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.

8. بليل محمد، 2010، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني نموذجاً، مجلة عصور، مجلد 9، العدد 2.
9. شيتور جلول، 2007، العقار إبان الاحتلال - دراسة قانونية -، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.
10. الهواري عدي، 1983، الاستعمار الفرنسي - سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي - (1830 - 1960)، تر: جوزف عبدالله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان.
11. بن زردة توفيق، 2021، الأرصدة الأرشيفية للتشريعات العقارية الاستعمارية في الجزائر، أرشيف قانون السيناتوس كونسلت 1863 بالمديرية الجهوية لمسح الأراضي بقسنطينة نموذجاً، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، مج 35، ع 01.
12. بلال بشير، 2006، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 - 1989)، ج 1، دار المعرفة.
13. دهاش الصادق، 2007، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
14. ملاحظو الطاهر، 2007، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر (1830 - 1962)، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.
15. الأشرف مصطفى، 2007، الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر.
16. سيساوي أحمد، 2013 - 2014، البعد البايكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث (1830 - 1871)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
17. عبيد مصطفى، 2007 - 2008، الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل أوربان) (1812 - 1884)، مذكرة لنيل درجة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.

18. رواحنة عبد الحكيم، بوقايرة لمياء، 2021، السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية (1830 - 1900)، وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج 5، ع1.
19. أجرون شارل روبير، 2007، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر.
20. عميراوي أميدة، 2007، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 - 1954)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
21. بوجلة عبد المجيد، 2007، مصادرة الأرض وحركة الاستيطان، دراسة في فكر الماريشال بوجو، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.
22. يزيز عيسى، 2008 - 2009، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830 - 1914)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.
23. *Wahl Maurice : 1982, L'Algérie typographie, paul Broadard coulommiers .*
24. مقلاتي عبدالله، 2014، المرجع في تاريخ الجزائر 1830 - 1954، د.ك.ج.
25. سعودي مراد، 2002، قراءة في التشريعات العقارية الفرنسية وأثرها على ملكية الجزائريين (1830 - 1897)، المجلة التاريخية، مج 06، ع 01، الجزائر.
26. قنون حياة، 2011، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19، مجلة المصادر، ع 24، السداسي الثاني.
27. أجرون شارل روبير، 1982، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت.
28. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830 - 1954)، تر: محمد المعراجي، منشورات a.n.e.p.
29. عتو بشير، 2013، التصوف في الجزائر، دراسة وصفية تحليلية للطرق الحبيبية والهبرية والرحمانية والأولوية، ج2، دار السبيل، الجزائر.

30. سيفو فتيحة، 2007، عرائض الجزائريين لدى السياسة العقارية الاستعمارية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.

31. قنان جمال، 2009، نصوص سياسية في القرن التاسع عشر (1830 - 1914)، د.م.ج.

32. جواب من القايد يحي الشريف أحمد بن سليمان كونسيلي جنرال بعمالة قسنطينة، صاحب نيشان الحرمة الساكن بقصر الطير حكم سطيف، أجاب به راييس الكوميسيون بباريس عن المسألة الجزائرية، مطبعة روكة، سطيف، 1891.

33. *Réponse des conseils généraux indigènes au rapport de M^e TREILLE sur les incendies, constantine, imprimerie et librairie J.beaumont, 1881.*